الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بإصلاح خدمات سوق العمل المصرى

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وكندا

الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم الخاصة بإصلاح خدمات سوق العمل المصرى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وكندا ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ شوال سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٢ ديسمبر سنة ٢٠٠٢ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢١ المحرم سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٢٤ مارس سنة ٢٠٠٣ م)

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Trade and Industry
الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

مذكـرة تفـــاهم

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكـومة كنـــدا

بشـــأن

إصـلاح خـدمات سـوق العمـل المـصرى

مذكرة تفاهم

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة كندا

رغبة من كل من حكومة جمهورية مصر العربية المسماة فيما بعد « مصر » وحكومة كندا المسماة فيما بعد « كندا » فى توثيق التفاهم بينهما بشأن مشروع المساعدة الكندية للتنمية للإمداد بخدمة فعالة لأصحاب الأعمال وطالبى العمل من خلال إنشاء مراكز توظيف فعالة ويسهل الوصول إليها فى أنحاء مصر المسمى فيما بعد "ELMSR" فقد اتفقا على ما يلى :

مادة (١)

طبيعة مذكرة التفاهم

(بند ١ - ١):

لا تشكل مذكرة التفاهم هذه معاهدة دولية منفصلة وإنما تعتبر ترتيبا فرعيا يتم وفقاً للاتفاق العام للتعاون من أجل التنمية بين مصر وكندا المبرم بتاريخ ٣١ يناير ١٩٨٣ والذى يحدد مسئوليات كل من الحكومتين فيما يتعلق بالمشروع .

مادة (٢)

السلطات المسئولة

(بند ٢ - ١):

تعين كندا الوكالة الكندية للتنمية الدولية المسماة فيما بعد CIDA كجهة مسئولة عن تنفيذ التزاماتها بموجب هذه المذكرة . وتتعاقد الـ CIDA مع مدير مشروع كندى يعمل كوكيل منفذ للمشروع وكمشرف فنى له .

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

(بند ٢ - ٢):

تعين مصر وزارة الخارجية « قطاع التعاون الدولى » المسماة فيما بعد الوزارة كجهة مسئولة عن تنفيذ التزاماتها بموجب مذكرة التفاهم هذه .

وتعين الوزارة بدورها الصندوق الاجتماعى لتنمية برنامج تنمية الموارد البشرية بصفته السكرتارية الفنية للمجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب (TSCHR) والمسمى فيما بعد « الصندوق الاجتماعى للتنمية » كجهة مسئولة عن تنفيذ أنشطة المشروع . وسوف يعمل الصندوق بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والهجرة (MOMI) .

مادة (٣)

المشروع

(بند ٣ - ١):

تساهم مصر وكندا فى إصلاح خدمات سوق العمل المصرى فى مصر المسمى فيما بعد « المشروع » والهدف من المشروع تقديم خدمات توظيف فعالة لأصحاب الأعمال وطالبى العمل من خلال إنشاء مراكز توظيف فى جميع أنحاء مصر .

(بند ٣ - ٢):

يتم الإشراف على المشروع بواسطة لجنة تسيير المشروع التى تتشكل من مدير عام من برنامج تنمية الموارد البشرية (HRDP) والعاملين الأساسيين من الصندوق الاجتماعى للتنمية ذوى الصلة بالمشروع ومدير المشروع الكندى وممثلى وزارة الخارجية « قطاع التعاون الدولى » ورئيس قسم المعونة الكندى والممثلين المحليين العاملين بالمشروع ومدير فريق المشروع ، وتجتمع سنويا للمراجعة والموافقة الرسمية على خطة العمل السنوية ومراجعة تقدم المشروع فى العام السابق ومناقشة أى موضوعات أخرى . يعمل مدير المشروع الكندى كسكرتارية .

مادة (٤)

وثيقة المشروع

(بند ٤ - ١):

من أجل تنفيذ المشروع وافقت كل من مصر وكندا على المقترح الذى أعده الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى يعتبر وثيقة المشروع والمستند الرئيسى لتفاصيل استراتيجية تنفيذ المشروع بما فى ذلك مصروفاته التى تتم بموافقة هيئة CIDA . ويخطر مدير المشروع الكندى الصندوق الاجتماعى بطبيعة المصروفات كل ربع سنة .

مادة (٥)

مساهمة كندا

(بند ٥ - ١):

تتضمن مساهمة كندا تمويل الاستشاريين الفنيين للصندوق الاجتماعى للتنمية وتطوير ٢٦ مكتب توظيف نموذجى على مستوى مصر ، وتمويل البرامج التدريبية لخدمات التوظيف والأنشطة المحلية كما هو موضحا تفصيلا فى وثيقة المشروع على أن لا تتجاوز القيمة الإجمالية للمنحة الكندية أربعة ملايين وثمانمائة وخمسون ألف دولار كندى (٤,٨٥٠,٠٠٠ دولار كندى) .

(بند ٥ - ٢):

لن تستخدم مصر مبالغ المنحة فى سداد أى ضرائب أو رسوم ، أو رسوم جمركية ، أو أى أعباء أو مصروفات تفرضها مصر مباشرة أو غير مباشرة على أى سلع أو خدمات مشتراة أو يتم الحصول عليها بغرض يتعلق بتنفيذ المشروع .

(بند ٥ - ٣):

عند انتهاء المشروع تؤول المعدات والملكية الفكرية المطورة والخاصة بالمشروع لحكومة مصر الممثلة فى الجهة المنفذة . تحتفظ كندا بحق طلب نقل أى معدات أو الملكية الفكرية إلى أى نشاط آخر ترعاه CIDA فى مصر بعد التشاور مع وزارة الخارجية « قطاع التعاون الدولى » .

مادة (٦)

مساهمة مصر

(بند ٦ - ١):

تتضمن مساهمة مصر الإمداد بالمتخصصين والفنيين والمساعدين والإمداد بتسهيلات البنية التحتية لإنشاء ٦٠ مكتب خدمات للتوظيف منتشرين على مستوى ٢٦ محافظة فى مصر والقيام بأنشطة الشراء المحلية كما موضح تفصيليا فى وثيقة المشروع على أن لا تتجاوز مساهمة مصر ما يعادل أربعة ملايين وخمسمائة وعشرين ألف دولار كندى (٤,٥٢٠,٠٠٠ دولار كندى) .

مادة (٧)

معلومات

(بند ٧ - ١):

تضمن مصر وكندا تنفيذ هذه المذكرة بالدقة والكفاءة المطلوبة وسوف تزود كل منهما الأخرى بالبيانات المتعلقة بالمشروع والتى تطلب فى الحدود المناسبة .

مادة (٨)

الاتصالات

(بند ٨ - ١):

كل المراسلات والمستندات بين مصر وكندا فيما يتعلق بمذكرة التفاهم هذه تكون كتابة وتعتبر أنها قد سلمت على نحو صحيح للطرف المرسل إليه فى الوقت الذى تسلم فيه باليد أو البريد أو البرق أو الفاكس أو تلغرافيا أو اللاسلكى على العنوان التالى :

بالنسبة لمصر : رئيس قطاع التعاون الدولى

وزارة الخارجية

تلغرافياً ٨ شارع عدلى - القاهرة

فاكس ٥٩١٣١٧٩

بالنسبة لكندا : The President

Canadian International Development Agency

200 Place du Portage

Hull, Quebec

K1A 0 G4

فاكس ٩٩٤٠٢٥١ (٨١٩) أو ٩٥٣٣٣٢٥ (٨١٩)

(بند ٨ - ٢):

يمكن لأى من الطرفين تغيير العنوان الذى ترسل إليه الإخطارات والمراسلات بإخطار كتابى للطرف الآخر .

(بند ٨ - ٣) :

كل المراسلات والمستندات المرسلة لكندا تكون باللغة الإنجليزية أو الفرنسية والمرسلة لمصر تكون باللغة الإنجليزية .

مادة (٩)

التفسير

(بند ٩ - ١) :

تتم تسوية الاختلافات التى قد تنشأ عن تطبيق نصوص مذكرة التفاهم هذه بوسائل التفاوض بين مصر وكندا أو بأى وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان .

مادة (١٠)

تمام التفاهم

(بند ١٠ - ١) :

تعبر مذكرة التفاهم هذه عن التفاهم التام بين الأطراف فيما يتعلق بالمشروع .

مادة (١١)

التشاور

(بند ١١ - ١) :

تقوم كل من مصر وكندا بالتشاور فيما بينهما فى أى أمر قد ينشأ من وقت لآخر فيما يتعلق بمذكرة التفاهم هذه .

مادة (١٢)

الدخول حيز النفاذ

(بند ١٢ - ١):

تاريخ النفاذ تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين .

التصديق سيتخذ الممنوح له كل الإجراءات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية الواجبة للتصديق على مذكرة التفاهم هذه وتخطر CIDA بأسرع وقت ممكن بذلك .

تنتهى صلاحية هذه المذكرة فى يوم ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦ ، ويمكن تعديلها من وقت لآخر كما تقتضى الضرورة باتفاق مشترك من خلال الخطابات المتبادلة .

وإشهادا على ذلك فإن الموقعين أدناه قد وقعا على مذكرة التفاهم هذه من أصلين باللغتين العربية والإنجليزية لهما نفس الحجية فى يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٢ وفى حالة الاختلاف يعتد بالنص الإنجليزى .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة كندا
فايزة ابو النجا	**لين جود**
وزيرة الدولة للشئون الخارجية	رئيس الوكالة الكندية للتنمية الدولية